

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف

الحركة الدولية



تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود: سبلنا للمضي قدما

وثيقة معلومات أساسية

أيار/مايو 2022

AR

CD/22/11

الأصل: بالإنجليزية

للاطلاع

وثيقة من إعداد

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بدعم من

الصليب الأحمر الأرجنتيني، والصليب الأحمر الكولومبي، وجمعية الصليب الأحمر الغامبي، والصليب الأحمر الألماني، والصليب الأحمر الغواتيمالي، وجمعية الصليب الأحمر الهايتي، والصليب الأحمر الجامايكي، وجمعية الصليب الأحمر الياباني، وجمعية الصليب الأحمر النيبالي، والصليب الأحمر النيجيري، والهلال الأحمر الباكستاني، والصليب الأحمر الفلبيني، والصليب الأحمر الإسباني، وجمعية الهلال الأحمر التركي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر

عرض موجز

- 1- مقدمة
- 2- معلومات أساسية
- 3- التحليل والتقدم المحرز
- ألف- الاعتماد على خبرة الجمعيات الوطنية في مجال إعداد البرامج الحضرية
- باء- معالجة الطابع البيئي للمخاطر وأوجه الضعف الحضرية
- جيم- تعزيز الاحتواء والإنصاف ورأس المال الاجتماعي كأساس للصمود الحضري
- 4- الآثار المترتبة على الموارد
- 5- التنفيذ والرصد
- الاستنتاجات والتوصيات

المرفق 1: أمثلة على المبادرات الحضرية للاتحاد الدولي

1- مقدمة

ليس العمل في المناطق الحضرية بالجديد على الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة). وتضم شبكة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) 192 جمعية من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية) لها في المدن آلاف الفروع وملايين المتطوعين الذين يستجيبون للخدمات الحضرية ويساهمون بشكل ملحوظ في جهود إعادة التأهيل وإعادة الإعمار والتعافي. وقد تجلّى ذلك مؤخرًا، حيث تعمل الجمعيات الوطنية جنبًا إلى جنب مع الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات الصحية في المدن لمواجهة جائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم.

ولقد حددت خطة الاتحاد الدولي وميزانيته للفترة 2021-2025، بناءً على استراتيجية العقد 2030، التزامات محددة لاعتماد نهج لمواجهة الأخطار المتعددة وبناء القدرات اللازمة لمواجهة الكوارث والأزمات في السياقات الحضرية. وثمة هدف هام آخر تم تحديده وهو أن يكون لدى ما لا يقل عن 50 جمعية وطنية استراتيجيات حضرية مكيفة للسياق لتمكينها من التأهب للصدّات والضغوط الناجمة عن الكوارث والأزمات ومواجهتها بفعالية. ويشمل ذلك مساعدة 50 مدينة على التكيف مع الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، وحماية 250 مليون شخص من الحر بحلول سنة 2025.

وتشير وثيقة المعلومات الأساسية عن أوجه الضعف المتغيرة، والتقارير النهائي للمؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر (المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون) إلى السياق الحضري فيما يتعلق بالنازحين الداخليين، ولكنها لا ترقى بعد إلى مستوى التحديات المطّردة والمتعددة الأبعاد التي تواجهها المدن عند التعامل مع النمو السريع للسكان وقدرة الحكومات المحلية على تكييف المرافق الحيوية مثل شبكات المياه وتوزيع الطاقة وإدارة النفايات وشبكات الصرف الصحي بسرعة لتلبية احتياجات سكان المدن. وقد يصعب الحصول على خدمات مثل الصحة والرعاية والتعليم والبنى التحتية الأساسية والوظائف الرسمية في العديد من المدن، خاصة عندما تكون شديدة الاكتظاظ بالسكان. وقد يكون ظهور الأحياء الفقيرة وحوادث الطرق والعنف والجريمة نتيجةً لهذه القضايا وسببًا لمواجهة سكان المناطق الحضرية مشاكل كثيرة أخرى.

وبالنظر إلى هذه التحديات المتزايدة، لا بد من بذل المزيد من الجهود لفهم الأسباب الجذرية لأوضاع الجماعات الفقيرة والمهمشة والضعيفة في السياقات الحضرية وتلبية احتياجاتهم، وعدم الاكتفاء بدراسة قيمتنا المضافة، بل النظر أيضًا في كيفية تحولنا لتلبية هذه الاحتياجات.

واستنادًا إلى الجهود الناجحة التي بذلها الاتحاد الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والجمعيات الوطنية الرائدة في السنوات الأخيرة، تتمثل أهدافنا الآن فيما يلي:

(1) تعزيز الشراكات مع الأجهزة الحضرية ذات الصلة (السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص)؛

(2) توسيع نطاق الخدمات واتباع النهج الناجحة لبناء القدرة على الصمود (والتركيز تحديداً على استدامة بذل الجهود، مع إشراك المجتمعات المحلية في إيجاد الحلول)؛

(3) استخدام نقاط قوة الحركة وتجربتها لقيادة التفكير والابتكار في مجال العمل الإنساني في السياقات الحضرية.

ويمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة 2022 فرصة مناسبة لكافة مكُونات الحركة للإعلان عن التزامها بزيادة الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في مواجهة الكوارث المفاجئة والأزمات المناخية وترحال السكان والجوائح وأعمال العنف في المناطق الحضرية والاضطرابات والتوترات الداخلية والنزاعات المسلحة، والتركيز بقوة على الاستفادة من الدور المساعد للجمعيات الوطنية على المستوى الوطني ومستوى البلديات، وتعزيز دور الجهات الفاعلة المحلية بوصفها شريكا مفضلا.

2- معلومات أساسية

اجتذب المستوى الأعلى لتنمية المدن على مر التاريخ الناس الذين هاجروا من المناطق الريفية بحثا عن فرص وظروف معيشية أفضل. واليوم يعيش ما نسبته 56% من التعداد المقدّر لسكان العالم في المدن¹. وينمو سكان المناطق الحضرية بنحو 1.4 مليون نسمة كل أسبوع، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم ثلثي سكان العالم بحلول سنة 2050². ويجبر هذا النمو الحضري السريع المجتمعات الفقيرة والمهمشة والضعيفة على الاستقرار في أكثر المناطق خطورة، ومواجهة مخاطر متعددة ناجمة عن عدم الحصول على الخدمات الأساسية وحرمانهم من الدعم الذي تقدمه البلديات المحلية - التي غالبا ما تكون ميزانياتها غير كافية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. ويفتقر الكثير من الناس في العديد من هذه المواقع غير الآمنة إلى حقوق الملكية، وظروف معيشية قوية ومستقرة مما يمكن أن يؤدي إلى ظهور المنافسة والتوتر بين المجتمعات أو إلى ارتفاع العنف الحضري.

ففي إندونيسيا، على سبيل المثال، أشارت الأبحاث إلى احتمال ارتفاع خطر فيضان الأنهار بنسبة 166% خلال السنوات الثلاثين المقبلة بسبب التوسع السريع للمناطق الحضرية، وقد يرتفع خطر الفيضانات الساحلية بمقدار 4.5 مرة في نهاية نفس الفترة. ومن المتوقع أن تتضاعف الأضرار الناجمة عن الزلازل في كاتماندو - التي تقاس بنسبة المباني التي تنهار في أي زلزال - إلى 50% بحلول سنة 2045 نتيجة لتوسع البناء العشوائي بسبب التوسع الحضري السريع³.

وهناك عوامل أخرى تُفاقم من هذه المخاطر. ويسلط تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم لسنة 2020 الضوء على الأثر المركب لتغير المناخ على الفقر والنزوح والصحة. وتتوثر الظواهر الجوية المناخية التي زادت تواترا وحدة نتيجة لتغير المناخ أكثر ما تؤثر في المدن. وتقع العديد من أكبر المدن في العالم في دلتا الأنهار وهي بالتالي شديدة التعرض للفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الأخطار الناجمة عن توسع مساحة الأسطح التي لا تتيح تصريف المياه، وزيادة استخراج المياه الجوفية وتدمير البيئة الطبيعية. ويُعد الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية، ولا سيما في أجزائها الأكثر اكتظاظا بالسكان والتي لا تتمتع إلا بأقل مساحات خضراء، من بين أكثر الناس تضررا عند حدوث موجة حر⁴. إن آثار

<https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS>¹

UN Department of Economic and Social Affairs (UN DESA) (2018), 2018 Revision of World Urbanization Prospects²

Global Facility for Disaster Reduction and Recovery (GFDRR) (2016), The making of a riskier future: How our decisions are shaping future disaster risk³

R. Singh, J. Arrighi, E. Jjemba, K. Strachan, M. Spires and A. Kadihasanoglu (2019), Heatwave Guide for Cities, Red Cross Red Crescent Climate Centre⁴

تغير المناخ في المناطق الريفية - مثل تغير أنماط المحاصيل، وحرائق الغابات، ونضوب أرصدة الصيد، ونضوب مصادر المياه - تدفع الناس إلى الهجرة إلى المدن. وأشارت دراسة أجريت في موزامبيق إلى أن ما نسبته 40% من المهاجرين إلى المناطق الحضرية هجروا منازلهم الريفية لأسباب منها المشاكل البيئية، بما في ذلك "المشاكل التي يرجح أن تنجم عن تغير المناخ"⁵

وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على المراكز الحضرية بشكل غير متناسب⁶ بالمقارنة مع المناطق الريفية، كما كانت بمثابة مقدمة لما قد يتوقع العاملون في المجال الإنساني أن يصبح "الوضع الطبيعي الجديد". وبالإضافة إلى المعاناة من عدم الحصول على الرعاية الصحية ومرافق التعليم والإمداد الكافي بالماء وخدمات الصرف الصحي المأمونة، فرضت تدابير الإغلاق الواسعة النطاق ضغوطاً غير مسبوقه على المجتمعات الحضرية الضعيفة وعلى قدرات الجمعيات الوطنية المحدودة. ومنذ بداية الجائحة، كثفت الجمعيات الوطنية برامجها وساعدت حكوماتها الوطنية والمحلية، ومقدمي الخدمات في المدن على تقديم مجموعة واسعة من الأنشطة الحيوية مثل الإبلاغ بالمخاطر، والدعم النفسي عن بعد، وإنشاء محطات لغسل اليدين في المستقرات العشوائية، وتوفير المواد الغذائية ولوازم النظافة الصحية، وتوزيع المساعدات النقدية لمساعدة السكان الذين فقدوا سبل معيشتهم على البقاء، ودفع الإيجار. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت قضايا جديدة فاقمتها الجائحة في مدن البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء، مثل عدم المساواة في فرص الحصول على التعليم (الرقمي)، والارتفاع الحاد في مستويات العنف، وتفاقم مشاكل الصحة النفسية، والتشرد، والعراقيل التي تحول دون الحصول على الوظائف وفرص العمل.

وتتوقع استراتيجية الاتحاد الدولي للعقد 2030 حدوث تغييرات كثيرة في الطريقة التي سيلزم أن يتعامل بها الناس مع وقع تغير المناخ والكوارث والهجرة والجوائح وآثارها الاجتماعية والاقتصادية المباشرة والثانوية، ونحن نتعلم من تجربتنا مع كوفيد-19. ومن المتوقع أن تكون هذه التغييرات أقوى وأسرع في السياقات الحضرية الدينامية. وسينصب تركيز الاتحاد الدولي خلال العقد القادم على الحد من تأثير الصدمات والضغوط، بما في ذلك حالات الطوارئ - الحادة والمطولة - ومساعدة الناس كلما لزم الأمر حتى يتمكنوا من مواجهة هذه الآثار ومن الازدهار.

3- التحليل والتقدم المحرز

ألف- الاعتماد على خبرة الجمعيات الوطنية في مجال إعداد البرامج الحضرية

كرس الاتحاد الدولي التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2010 لموضوع "المخاطر الحضرية". وإلى جانب تسليط الضوء على أوجه الضعف المتزايدة، سلط التقرير الضوء على أنه يمكن للمجتمعات الحضرية أن تجد حلولها الخاصة، وتؤكد حقوقها، وأداء دور كامل في التعافي بعد الكوارث والحد من المخاطر. وفي سنة 2012، أكملت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالاتحاد الدولي دراسة عن [التوجه الاستراتيجي](#) لاستكشاف مكانة وخدمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في البيئات الحضرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأجرى المركز العالمي للتأهب للكوارث [حوارات حول المخاطر الحضرية](#) ونظم سلسلة من حلقات العمل في سنتي 2013 و2014. وسلطت حلقات العمل هذه الضوء على التحديات القائمة، ووضعت رؤية

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2009), *Climate Change and Humanitarian Action: 5 Key Emerging Trends and Challenges*, OCHA Occasional Policy Briefing Series No. 2

⁶الاتحاد الدولي (2021)، [على حافة الهاوية: العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19](#).

⁷المرجع ذاته.

للجمعيات الوطنية بشأن قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. وأسفرت مبادرة الاتحاد الدولي للحد من المخاطر الحضرية عن إصدار نداء طهران للعمل، الذي اعتمد في مايو 2015 ودليل شامل عن الصمود الحضري⁸. وقد تناول منشور [وقت للشك: التصدي للمخاطر الحضرية](#) المبادرات الحضرية الرئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية. ولتقديم خدمات إنسانية محلية في عالم سريع التغير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يدعو [إعلان مانبلا](#) (2018) إلى اتباع نهج وتقنيات مبتكرة، وإحياء العمل التطوعي وتعبئة الشباب، والمشاركة في التحالفات الحضرية والشراكات بين الجهات المعنية المتعددة بوصفها متطلبات رئيسية للتحويل إلى شركاء مفضلين وتحسين الكفاءة والفعالية في المناطق الحضرية المعقدة للغاية.

كما شارك الاتحاد الدولي بنشاط في [التحالف العالمي المتعدد الجهات لمواجهة الأزمات الحضرية](#)، وفي مبادرة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث ومبادرة جعل المدن قادرة على الصمود (MCR2030) كعضو في اللجنتين التوجيهيتين لكليهما. وتقوم [منصة التعاون الحضري](#) مقام منصة الحركة لتبادل المعرفة على المستوى التقني حول المخاطر والبرامج الحضرية منذ سنة 2015 ويشارك فيها العديد من الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية للصليب الأحمر كأعضاء. وعلى المستوى الإقليمي، يدعم [مركز الاتحاد الدولي لصمود المجتمعات الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ](#)، كمنصة وشبكة مزدوجتين، تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة في مجال الصمود الحضري، وتعزيز تبادل المعرفة وتحسين الصمود التنظيمي للجمعيات الوطنية في المنطقة مع العديد من الشركاء.

ولما كان الاتحاد الدولي يشارك في قيادة [مجموعة الماوى العالمية](#)، فقد كان له تأثير كبير على تحويل تركيز القطاع على السياقات الحضرية، فضلا عن تشجيع الحق العادل في الأرض والسكن، وقيادة النهج المستندة إلى المناطق في جهود التعافي الحضرية⁹. وتعمل اللجنة الدولية في مناطق النزاعات الحضرية بما فيها العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة وأوكرانيا وسوريا واليمن منذ 30 عاما، حيث تحافظ على البنية التحتية الأساسية وتقدم الخدمات الإنسانية. وقد ظل تمثيل جميع مكونات الحركة قويا ونشطا بشكل متزايد على مر السنين في المنتدى العالمي الذي ينظمه موئل الأمم المتحدة مرتين في السنة. وأخذت آراء وأفكار كل مكونات الحركة في الاعتبار في [الخطة الحضرية الجديدة](#) التي اعتمدها اجتماع الموئل الثالث في سنة 2016 في كيتو بإكوادور.

ويقدم المرفق 1 موجزا لبعض المبادرات والمشاريع التي تنفذها الجمعيات الوطنية. واستنادا إلى ما تعلمناه من هذه التجارب، حددنا السمات الشاملة التالية للسياق الحضري لوضع نهجنا وإطارنا التشغيلي:

1- **المدن أنظمة معقدة.** تضم المدن العديد من الشبكات الرسمية وغير الرسمية المترابطة والمشاركة، والجماعات المتنوعة، ومجموعة أكبر بكثير من الجهات الفاعلة التي تتخذ قرارات وإجراءات. وهناك أيضا العديد من "الجماعات ذات الهويات المختلفة" التي تتداخل في كثير من الأحيان (على سبيل المثال، يمكن أن ينتمي الناس إلى شبكات مختلفة دينية أو مهنية أو أسرية) في المدن. ويكتسي تحليل الجهات المعنية، في مرحلة التقييم وإقامة التحالفات، الأهمية في تحديد هذه الكيانات المختلفة والوقوف على درجاتها متفاوتة من الوقوع والتأثير؛ ومن شأن ذلك بدوره أن يتيح التشارك في تبني الحاصلات وتشجيع التعاون في عملية الحد من المخاطر.

⁸ الاتحاد الدولي (2017)، بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية: دليل لمشاركة ومساهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

⁹ الفريق العامل المعني بنهج المستوطنات في المناطق الحضرية التابع لمجموعة الماوى العالمية

- 2- يعد الافتقار إلى إمكانية الاستفادة الكافية والموثوقة من الخدمات الأساسية، عندما يقترن بالتعرض للأخطار والوسائل الاقتصادية المحدودة، أحد أهم محددات الضعف في المدن. وتنظم القوانين والسياسات، وكذلك الثقافة والمعايير الاجتماعية، الاستفادة من النظم الرسمية وغير الرسمية، في أوقات الكوارث وخارجها.
- 3- يتطلب تعقيد البيئات الحضرية مشاركة متكررة مع مجموعة أكبر وأكثر تنوعاً من الجهات المعنية والشركاء على مدى فترات أطول لإقامة علاقات تضمن استدامة المبادرات، والاستعداد بشكل أفضل للصدمات والأزمات الحضرية في المستقبل.
- 4- لا يمكن رسم خرائط كاملة أو التوصل إلى فهم كامل للعديد من الأخطار والمخاطر ومواطن الضعف التي تواجهها المجتمعات المحلية في المدن والبلدات دون منظور يشمل المدينة. وبالمثل، لن يكون لجهود تعزيز الصمود في المجتمعات المحلية الأثر المنشود ما لم تكن مرتبطة بالجهات المعنية الرئيسية في المدن، وأبرزها هي الحكومات المحلية والسلطات البلدية.
- 5- قد تتباين أشكال التعرض للمخاطر وأنماط الضعف تبايناً كبيراً من مدينة لأخرى، بناء على حجمها (أي "المدن الكبرى" أو المتوسطة أو الصغيرة الحجم)، ومواقعها الجغرافية ومستوى/جودة تطوير بنيتها التحتية، وقدرات نُظُم الإدارة الحضرية، وقدرة المجتمعات الحضرية المتضررة على التكيف. وينبغي أن يراعى في وضع استراتيجيات تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود تحليل عوامل مثل: (أ) التعرض للكوارث، (ب) والوفيات الناجمة عن الكوارث، (ج) والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث، من أجل وضع نهج وإيجاد حلول عامة ومكيفة للسياق على السواء.
- 6- إن الكوارث والأزمات الحضرية هي في جوهرها كوارث وأزمات مرنة وحيوية؛ ويتطلب تغير مستوى الجسامة والاحتياجات وظهور نقاط ضعف جديدة، قدرات للاستجابة وخططاً مرنة للتأهب وفسح المجال للتكامل والازدواج.
- 7- إن فهم الروابط المتبادلة مع المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمدن، والتفكير في تلك الروابط في خطط العمل أمر بالغ الأهمية. فلا توجد المناطق الحضرية بمعزل عن بعضها البعض، وليس للكوارث حدود إدارية. وغالبا ما تستخدم المدن مناطق تجمعات سكانية أكبر محيطة بها، وذلك مع تسارع هجرة سكان المناطق الريفية الآن بسبب آثار تغير المناخ.
- 8- تمثل شريحة الشباب السريعة النمو بين سكان المدن محرك التغيير الرئيسي: فالشباب متصلون رقمياً، ويتطلعون إلى التعلم وتبادل الحلول المبتكرة لتحسين نوعية بيئاتهم المعيشية، ويلعبون دوراً محورياً في بناء مدن أذكى وأكثر شمولاً اجتماعياً. ويعمل المتطوعون الشباب الذين يخدمون الفروع الحضرية للجمعيات الوطنية على تعزيز ثقافة نبد العنف والتوعية الإنسانية والعدالة الاجتماعية كمضاد للجريمة والفقير والإقصاء.
- 9- من الضروري إيجاد حلول مبتكرة لتطوير موارد جديدة باستخدام الأصول القائمة، وإقامة شراكات غير تقليدية، ولا سيما مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يؤدي تطوير مراكز تفاعلية مجتمعية إلى تحسين

الصلة بين مقدمي الخدمات وأفراد المجتمع المستهدفين بالخدمات. كما أنه سيُمكن أفراد المجتمع المحلي من سيكون لهم حق استخدام المعلومات والبيانات التي من شأنها تحسين عملية صنع القرار.

باء- معالجة الطابع البنوي للمخاطر وأوجه الضعف الحضريّة

المناطق الحضريّة عبارة عن أنظمة معقدة للغاية تضم العديد من النظم الفرعية المتعايشة والمتفاعلة مع بعضها على مجموعة متنوعة من المستويات. وتقوم الكوارث والأزمات مقام العدسة المكبرة التي تكشف عن أوجه عدم المساواة والضعف القائمة أصلا في هذه النظم. وفي حالات الكوارث والأزمات الحضريّة، يواجه العاملون في المجال الإنساني تحديات بنوية تم التعارف على اعتبارها قضايا "إنمائية" مثل البنى التحتية المعقدة، وإدارة المدن، والفقر، والأسواق.

وقد سجل معدل النزوح بسبب النزاعات والاضطهاد والعنف أعلى مستوياته منذ 70 عاما. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نزح 70.8 مليون شخص قسرا في جميع أنحاء العالم بحلول نهاية سنة 2018. ويقيم أكثر من 80% من اللاجئين في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تشهد أيضا أسرع معدلات التوسع الحضري، ويستقر اللاجئون بشكل متزايد في المناطق الحضريّة. ويشدد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 على ضرورة اتخاذ إجراءات مكروسة بقدر أكبر للتصدي لمسببات مخاطر الكوارث الكامنة وتعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات بما في ذلك في المدن.

وكثيرا ما تُعتبر المجتمعات المحلية الحضريّة أماكن تتيح الكثير من الفرص وتمثل محركات للنمو، إلا أن الاستفادة من هذه الفرص تتسم بقدر كبير من عدم المساواة. ويشكل الطابع غير النظامي جزءا لا يتجزأ من نسيج النظم العديدة في المدن. وفي البلدان النامية، يعيش 30% من سكان المدن في أحياء فقيرة، ويستخدم 80% من القوة العاملة الحضريّة في أعمال غير نظامية. ففي أفريقيا، تصل نسبة المستخدمين بصورة غير نظامية إلى 86% في كمالا بأوغندا. ويشكل العمل غير النظامي سببا مهما من أسباب المخاطر، ليس لأن الناس يعيشون ويعملون في ظروف غير منظمة وغير آمنة ويكسبون أجورا ضئيلة فحسب، بل أيضا لأن هؤلاء العمال غالبا ما يكونون متوارين عن الأنظار ولا يتمتعون بأي حقوق قانونية. وتعرض النساء بقدر أكبر للعمل غير النظامي في أكثر من 90% من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إن المخاطر والصعوبات التي يواجهها سكان المدن لتأمين الاحتياجات الأساسية نفسها - كالمأوى الكريم والآمن، والغذاء المغذي، والماء النقي والصرف الصحي، مع صون الصحة، والحصول على فرص العيش المستدامة، ورعاية الأطفال وسط تحديات تتراوح بين جودة الهواء الرديئة وحوادث المرور إلى انعدام الحماية، تفرض على سكان المدن ضغوطا هائلة ومستمرة؛ وغالبا ما تعطى الأولوية لهذه الاحتياجات اليومية على حساب مخاطر الكوارث الطويلة الأجل.¹⁰

وتحتل الجمعيات الوطنية مركزا جيدا يسمح لها بجمع الشركاء حول موضوع القدرة على الصمود ويتيح لها حل المشاكل بين الجهات المعنية المتعددة وزيادة الاستثمار المحلي في صمود المجتمعات المحلية والأسر. وتقوم الجمعيات الوطنية أيضا بدور الجهات المساعدة لحكوماتها في المجال الإنساني¹¹، وهو دور يمكن أيضا تفسيره وتطبيقه على المستوى المحلي. ويتيح لها ذلك فرصة فريدة، ويحملها في الوقت ذاته مسؤولية، من أجل التفاعل مع الأشخاص والمجتمعات الأكثر ضعفا والمتوارين عن الأنظار في

¹⁰ الاتحاد الدولي (2010)، *التقرير عن الكوارث في العالم لسنة 2010*

¹¹ الاتحاد الدولي (2021)، دليل لتعزيز الدور المساعد من خلال الحوكمة والسياسات.

أغلب الأحيان والعمل معا على تحديد الاحتياجات والتوصل إلى طرق مناسبة للتعبير عنهم ولتعزيز القوة المجتمعية. ويمثل العمل عن كثب مع سلطات المدن والبلديات في المناطق الحضرية أهمية بالغة بالنظر إلى تأثيره المباشر على رفاه المجتمعات الحضرية واستدامة المدن من خلال دورها في التخطيط الحضري وتقديم الخدمات الأساسية والنقل وإمدادات الطاقة وإدارة النفايات الصلبة.

ومن شأن تبادل المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب عن عمليات تقييم المخاطر ومواطن الضعف والقدرات أن يساعد السلطات الحكومية أيضا، ويعالج الظروف الحادة في مناطق حضرية محددة، مع تمكين المجتمعات المحلية أيضا من المشاركة مع واضعي الخطط وصانعي القرار بشأن احتياجاتهم وتحديد حلول قابلة للتطبيق.

إن تحديد كيفية تقديم الخدمات الأساسية بطريقة أكثر استدامة من الناحية البيئية مسألة ملحة تتماشى مع التوجه الجديد للاتحاد الدولي بشأن "الاستجابة الخضراء" التي تهدف إلى ضمان حماية عملنا للبيئة وعدم مساهمته في تغير المناخ، وتتناغم مع [ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية](#).

وفي نهاية الأمر، تدعو الاحتياجات الإنسانية الجديدة في المدن إلى ابتكار مبادرات تحول أفعالنا وتكيف نهجنا. ففي عصر رقمي جديد، أصبح من الممكن الوصول إلى ملايين الأشخاص في غضون ساعات من خلال المنصات التفاعلية، مثل منصة [What now?](#) التي تضع رسائل رئيسية بشأن السلامة أو تقيم شركات مع شركة [AirBnB](#) [منازل مفتوحة](#) لتوفير السكن المجاني في المدن للمسافرين الذين تم نشرهم للمساعدة على مكافحة جائحة كوفيد-19. إن رقمنة الخدمات العامة الأساسية وعمليات التوظيف تعني أنه يجب على السكان الامتثال للمتطلبات القانونية و/أو الإدارية المعقدة مثل التسديد عبر الإنترنت لفواتير الخدمات أو الضرائب. الأمر الذي قد ينطوي على إقصاء الأشخاص، الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكات الهاتف المحمول أو الذين هم أقل قدرة على الاتصال بالمنصات الرقمية، من فرص كسب العيش أو المعلومات الأساسية بشأن السلامة ومخاطر الكوارث. ومن شأن تحسين محو الأمية الرقمية للأشخاص الضعفاء، من خلال التدريب والدعم المصمم خصيصا لمختلف الفئات العمرية، أن يسهل اندماجهم في المجتمع، ووصولهم إلى سوق العمل، ومشاركهم في الاستجابة للكوارث.

وتهدف عدة أدوات الصليب الأحمر والهلال الأحمر [لبناء قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود](#) إلى مساعدة الجمعيات الوطنية على مباشرة عملية للمساهمة المدنية مع الحكومات المحلية وبعض الأطراف المعنية الرئيسية في المدن والمشاركة في قيادتها. وتقوم على فرضية أن التحالفات ضرورية لمعالجة المشاكل في بيئات معقدة مثل المدن، ولا يمكن لأي منظمة أن تفعل ذلك بمفردها. ويتبين من التجربة في إندونيسيا وفانواتو أن إقامة الائتلافات من هذا النوع يمكن الجمعيات الوطنية من إشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية المهتمة، بما فيها الحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمتطوعين المجتمعيين للكشف عن الحلول المحلية المقترحة للصمود والسعي إلى تحقيقها¹².

جيم- تعزيز الاحتواء والإنصاف ورأس المال الاجتماعي كأساس لقدرة المجتمعات الحضرية على الصمود

يمنح الاتحاد الدولي الأولوية للنمو الذي يشمل الجميع وللتنوع ويشجعها كي يشعر الناس كافة بأنهم ممثلون ويُنظر ويُستمع إليهم وأن بوسعهم أن يشاركوا مشاركة كاملة في تحسين أحيائهم ومدنهم. ويلتزم الاتحاد الدولي بعدم إغفال أحد، وهو المفهوم

¹² مقطع فيديو عن إقامة التحالفات في المدن الساحلية في إندونيسيا

الأساسي الذي يقوم عليه التزام المدن الشاملة للجميع المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة (الهدف 11) والخطة الحضرية الجديدة، التي اعتمدها أكثر من 165 حكومة في مؤتمر الممثل الثالث في 2016. ويضم مفهوم المدن الشاملة للجميع شبكة معقدة من العوامل المكانية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة. وتمثل المدن الشاملة اجتماعياً أماكن تتجسد فيها العدالة في شكل واقع مادي ثلاثي الأبعاد في شكل مساكن ميسورة التكلفة ومنصفة، وحلول للنقل العام، ومساحات عامة مفتوحة للباة المتجولين، ومناطق خضراء مفتوحة التي تعزز التلاحم والتعايش. ويجب فهم المناطق الحضرية من خلال النظر إلى أنظمتها بأكملها بدلاً من مجرد أجزائها، مما يتطلب نهجاً أكثر شمولية ويربط بين القطاعات، مثل نهج الحوار المتكامل الذي تروجه شبكة الاتحاد الدولي بشكل متزايد.

ولا تؤدي جهود الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز الصمود المراعية للفوارق بين الجنسين والتنوع إلى تحسين ظروف مجموعة محددة من الناس "المستهدفين" فحسب، بل إنها تقلل أيضاً من الضعف العام للمجتمعات المحلية وتزيد من قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. كما أصبحت المدن على نحو متزايد نقطة مقصد للمهاجرين والنازحين حيث كثيراً ما يواجهون التمييز. ويُسجل في المناطق الحضرية مستوى أعلى من التنوع والموارد، فضلاً عن النزاعات، وفي بعض الأماكن ينتشر العنف على نطاق واسع بسبب التنافس على الموارد المحدودة.

وتُعد الهياكل الاجتماعية المتناسكة التي تقدم الدعم على مستوى الأفراد والأسر والمجتمع المحلي جزءاً لا يتجزأ من قدرة المجتمعات والمدن على الصمود.¹³ وتحتل الجمعيات الوطنية موقعا جيدا لمساعدة المجتمعات الحضرية على تعزيز الاحتواء ورأس المال الاجتماعي، وتخفيف حدة التوتر بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين، ومنع العنف في المناطق الحضرية من خلال تعبئة المجتمعات المحلية وتيسير الوصول¹⁴ والحوار والتفاعل بين مختلف الجماعات المجتمعية وسلطات المدن والجهات المعنية الأخرى. ويقدم المتطوعون الشباب في الصليب الأحمر والهلال الأحمر فرصاً للمشاركة والإسهام في التخطيط المشترك لمساحات الأنشطة المجتمعية كأماكن اللعب أو الأماكن الملائمة للأطفال، مما يؤدي إلى زيادة الشعور بالأمان والالتزام.

وبالإضافة إلى المشاركة المدنية المتزايدة في آليات التخطيط للكوارث والطوارئ والاستجابة والتعافي في المدن، يمكن للجمعيات الوطنية أن تلعب دوراً إيجابياً بمعالجة عدم المساواة في المدن والإقصاء والعزلة. فعلى سبيل المثال، درست الجمعيات الوطنية للاتحاد الأوروبي معاً مسألة التشرّد ونقاط الضعف الجديدة التي تؤثر في جماعات محددة، مما اتاح فرصة التقريب بين البرامج الوطنية والدولية.

وبالعمل مع الحكومات المحلية، يمكن للجمعيات الوطنية أن تدعو إلى زيادة الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، وتدابير التكيف مع تغير المناخ، ووضع قائمة مرجعية لقانون الاتحاد الدولي الخاص بالكوارث¹⁵ وتعزيز القدرات المحلية في مجال إدارة الكوارث وإشراك المواطنين الحضريين المحرومين في القرارات المتعلقة بالسياسات الرامية إلى حل مشكلة التوزيع غير المتكافئ وغير العادل للخدمات أو الموارد، أو محصلات الصحة. والاتحاد الدولي عضو في مبادرة لجنة التنسيق العالمية التابعة لمكتب

¹³ مؤشر Arup لقياس قدرة المدن على الصمود.

¹⁴ يعد إطار الوصول المأمون إلى المستفيدين أمراً أساسياً للحد من المخاطر التي قد تواجهها الجمعيات الوطنية وتخفيفها في السياقات الحساسة وغير الآمنة، ولكسب ثقة وقبول الأشخاص والمجتمعات المحلية ذات الاحتياجات الإنسانية

¹⁵ الاتحاد الدولي (2019)، القائمة المرجعية عن القانون والتأهب للكوارث ومواجهتها

الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لجعل المدن قادرة على الصمود بحلول سنة 2030 (MCR2030) وتساهم كل الجمعيات الوطنية في أعمال الحد من مخاطر الكوارث المحلية وإجراءات تعزيز القدرة على الصمود.

4- الآثار المترتبة على الموارد

من أجل المضي قدما في تنفيذ هذه الالتزامات، يلزم توفير الموارد والقدرات والاستثمارات التالية:

- أن يقوم الاتحاد الدولي، بالتعاون الوثيق مع الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية، بإنشاء وقيادة فريق عامل تابع للحركة، يكون معنيا بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود (MURWG)، ويتخذ هدفا له يتمثل في وضع مجموعة من مبادئ العمل لتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود لتعرض على المؤتمر الدولي الخامس والثلاثين بغية تشجيع التركيز بشكل أقوى على تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود.
- سيسعى الاتحاد الدولي إلى تكريس الجهود لوضع برامج حضرية وتوفير التمويل لمنسقي البرامج الحضرية في كل منطقة وفي جنيف.
- سيجري بذل الجهود لتعميم مراعاة المسؤوليات الحضرية في جميع المناصب الفنية والإدارية والقيادية ذات الصلة، وفي الإحاطات الإعلامية وفي مواصفات الوظائف ذات الصلة.
- سيتم إشراك أشخاص يتمتعون بمهارية محددة، مثل خبراء تغير المناخ ومخططي المدن وخبراء البنية التحتية، وتحديد أدوارهم بشكل صحيح بناء على ولاية الجمعية الوطنية وقدراتها ومتطلبات السياق.
- سيتواصل إبرام الشراكات الاستراتيجية والفعالة على الصعيدين العالمي والقطري مع الوكالات والجهات المعنية الأخرى المتخصصة في وضع البرامج الحضرية. وسيجري توسيع نطاق تغطية الشراكات العالمية الحالية لكي تشمل توقع مخاطر الكوارث الناجمة عن المناخ والحد منها، مثل موجات الحرارة والفيضانات والعواصف العاتية.
- ستستغتم الفرص التي تتيحها الشراكات العالمية القائمة مثل تحالف المليار من أجل الصمود، وموئل الأمم المتحدة، وشراكات العمل المبكر المستنير بالمخاطر (REAP) لبذل المزيد من الجهود في المناطق الحضرية.

5- التنفيذ والرصد

سيقود الفريق العامل المعني بتعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود التابع للحركة (MURWG) العمل المنجز لوضع مجموعة من مبادئ العمل والأطر الضرورية لتنفيذها، وفقا لطرائق واضحة واختصاصات موجهة نحو تحقيق النتائج.

الاستنتاجات والتوصيات

نظرا للتحديات والفرص التي تطرحها المناطق الحضرية في جميع أنحاء العالم، من الضروري أن تعزز الحركة مشاركتها وجهودها بشأن تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود. ويمثل اجتماع مجلس المندوبين لسنة 2022 فرصة فريدة للتصدي لهذا التحدي، وإعادة تأكيد التزامنا وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، لتعزيز تأهب واستجابة الحركة في مجملها للكوارث والأزمات في المناطق الحضرية، وجعل المجتمعات الحضرية أكثر قدرة على الصمود، لا سيما أكثرها عرضة للمخاطر.

ويحدد القرار المقترح أربعة مجالات للالتزام ويوفر مجموعة من التدابير الملموسة لتحسين جودة استجابة الحركة واتساقها. وتتأشى هذه الخطوات مع إعلان المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين ووثيقة الموقف الحضري للاتحاد الدولي وإطار عمل سندي والحطة الحضرية الجديدة، والسعي إلى تحقيق التآزر مع العمل الداخلي للاتحاد الدولي بشأن الهجرة والعمل الاستباقي وعمل اللجنة الدولية بشأن المدن في النزاعات.

1- الدعوة إلى زيادة الاستثمار والتركيز في النهج المستدامة التي تراعي مسؤوليتها البيئية من أجل العمل الإنساني في السياقات الحضرية

وإلى جانب دوره في تقديم المساعدة الإنسانية، لا يفتأ الصليب الأحمر والهلال الأحمر يؤدي دور المسهل بشكل متزايد من أجل المساعدة على تحديد الفئات الضعيفة وكشف النقاب عن شواغلها والتأكد من تمكينها من التعبير عن نفسها، والتوسط بين مختلف مجموعات المصالح في المناطق الحضرية ودعم الهياكل المجتمعية وتعزيزها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يشمل هذا الدور التمكيني التشارك في تصميم الحلول، وتوفير المعلومات والإرشادات الحقوقية وعمل الإحالات وتقديم المساعدة بشأن آليات وإجراءات الحصول على الخدمات والمنافع التي تقدمها المؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية الأخرى والكيانات الخاصة، بما في ذلك الأنشطة التي يضطلع بها الصليب الأحمر والهلال الأحمر مباشرة (مثل الحصول على المنازل اللائقة والخدمات الصحية ومحو الأمية الرقمية والدعم النفسي-الاجتماعي). وعند تلبية الاحتياجات الإنسانية، يجري تمكين المجتمعات الحضرية الضعيفة والأفراد الضعفاء من خلال التعبئة الاجتماعية والمجتمعية وتوسيع نطاق استخدام أدوات الاتحاد الدولي التشاركية.¹⁶

2- تعزيز الدور المساعد للجمعيات الوطنية

ينبغي للجمعيات الوطنية أن تعزز مركزها المساعد للسلطات العامة وأن تستفيد من الاتفاقات القائمة على الصعيد الوطني وعلى مستوى فروع المدن. وعلى الرغم من أن هذا الدور ينعكس في الأنشطة المضطلع بها بالتنسيق الوثيق مع الكيانات الحكومية في مجالات مثل الرعاية الصحية العامة، وإدارة مخاطر الكوارث، والتأهب لها، وإذكاء الوعي بالمخاطر، فيمكن للجمعيات الوطنية أن تعززها بالعمل بصفتها أحمزة/استشارية فيما يتعلق بوضع السياسات العامة للحد من المخاطر الحضرية وإذكاء الوعي بالمخاطر والاحتواء الاجتماعي. ومع ظهور ديناميات واحتياجات حضرية جديدة، يمكن للجمعيات الوطنية، كي تحتفظ بمكانتها، أن توجه جهودها صوب المبادرات التي تراعي المخاطر المناخية، ونقاط الخدمة الإنسانية لمساعدة المرتحلين، والوصول إلى الخدمات الأساسية في الأحياء الحضرية الفقيرة والأحياء المهمشة، والعنف المنزلي، وغير ذلك من الأنشطة.

3- تحديد نهج عامة للاستراتيجيات الحضرية، على أساس الشركات والابتكار والمعرفة المتخصصة في النظم الحضرية

يُعد تحليل الجهات المعنية الحضرية وبناء التحالفات شرطين أساسيين لفهم خصائص وديناميات النظم الحضرية والخبرات المحلية والهياكل والجهات الفاعلة وقدراتها وشبكاتهما على نحو أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، سيوفر إنشاء شركات وتحالفات

¹⁶ يشمل ذلك المشاركة المجتمعية والمساءلة (CEA)، ومجموعة أدوات العمل الحضري، وعمليات تقييم مواطن الضعف والقدرات (شاملة أزمة التوسع الحضري العشوائي وأزمة المناخ -VCA) ونهج المشاركة للتوعية بالمأوى والمستوطنات الآمنة (PASSA).

جديدة "نوافذ من الفرص" لتعجيل بالتغيير الحضري. فعلى سبيل المثال، يمكن القادة الشباب والمتطوعون في الفروع الحضرية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تحفيز المشاركة من أجل الحد من المخاطر ومواطن الضعف في أحيائهم؛ ويمكن زيادة الوعي والتثقيف في مجال العمل الإنساني ومخاطر الكوارث في المجتمعات المحلية من خلال استهداف الأطفال والمراهقين باستخدام برامج التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

4- دمج وتعميم تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في برامج العمل

من الضروري توسيع نطاق الجهود الرامية إلى دمج تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود في البرامج العادية، وتعزيز اتباع نهج متعدد القطاعات يغطي المجتمع بأسره، وتزويد الجمعيات الوطنية بدعم تقني ومنهجي ومالي. وينبغي للحركة أن تدعو مع الشركاء إلى اتباع نهج تراعي المخاطر المناخية في مجال العمل الإنساني، ولا سيما زيادة الاستثمار في العمل الحضري الاستباقي، والحلول المستمدة من الطبيعة، والجهود المبذولة للحد من مخاطر انبعاثات الكربون والمخاطر البيئية الناجمة عن الأنشطة في القطاع الإنساني. وسوف يسهم ذلك في تعزيز دعم العمل بقيادة محلية تستند إلى المبادئ وتتسم بالاستدامة وتهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في حياة الفئات الأكثر ضعفاً، والتأثير في الأفراد والمجتمعات المحلية لتمكينهم من انتقاء خيارات تعزز سلامتهم ورفاههم وتساعد على بناء مجتمع أشمل.

المرفق 1: أمثلة على مبادرات الاتحاد الدولي الحضريّة

مشروع التمكين والصمود الحضريين - جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي

يهدف مشروع الصمود والتمكين الحضريين إلى تشجيع مشاركة المجتمع والجهات المعنية في إنشاء هيكل حوكمة مستدام في الأحياء الحضريّة الفقيرة في غازيبورا في بنغلاديش. ويعزز المجتمع المحلي التهديدات الرئيسية التي تواجه المنطقة إلى نقص خدمات الصرف الصحي وإدارة النفايات والماء المأمون، وارتفاع تعاطي المخدرات، والفقر والبطالة. وقد دفع تطبيق منهجية رصد القدرة على الصمود جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشي إلى التركيز على تطوير نظام لإدارة المدن يتألف من لجان جماعية انطلاقاً من مستوى المجتمع المحلي حتى هيئات المدن على مستوى المدينة، واعتماد آلية لتقاسم تكاليف عملياتها. وتشمل الإنجازات تحسين إدارة النفايات والتوعية بالمرافق الصحية، وزيادة المعرفة بالحقوق والاستحقاقات، وزيادة معدل الالتحاق بالمدارس.

مشروع الحد من مخاطر الكوارث الحضريّة في الصين - الصليب الأحمر لهونغ كونغ

أدى التوسع الحضري السريع في الصين إلى ظهور أنواع مختلفة من المستقرات البشرية مثل القرى الحضريّة، والمدن القديمة، ومدن الصفيح، والمجمعات التي تحولت إلى قرى، والهامش الريفي الحضري. وتشترك هذه المدن في صعوبات مشتركة مثل تدني القدرة على التخفيف من حدة الكوارث، وانخفاض القدرة على المساعدة الذاتية، والبيئة المعيشية الكثيفة للغاية المعرضة للمخاطر الأمنية، والبنى التحتية غير الملائمة، وعدم فعالية نظم الإدارة الحضريّة. وشملت أنشطة المشروع بناء عيادات ومستودعات مجتمعية وتوفير المعدات، وأنشطة التدريب والتوعية المجتمعية. ونتيجة لذلك، تمكنت المجتمعات المحلية من إدارة العيادات والمستودعات، وكسبت شعوراً قوياً بالتأصل والترابط. وكانت معظم التحديات التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ المشروع صعوبات في حشد المجتمع وبناء الثقة وضمان التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية.

إقامة التحالفات للصمود لتغير المناخ في المناطق الحضريّة - الصليب الأحمر الإندونيسي والصليب الأحمر لفانواتو وجمعية الصليب الأحمر الميانماري

قامت جمعية الصليب الأحمر الإندونيسي باختبار برنامج إقامة التحالفات في المدن في مدينتين مختلفتين تماماً. فسجارانج مدينة كبيرة في جاوة أقامت بالفعل بعض التحالفات ونفذت أنشطة بناء القدرة على الصمود من خلال مبادرة روكفلر لتحقيق قدرة 100 مدينة على الصمود. أما ترينيت، فهي مدينة صغيرة تقع على جزيرة صغيرة في شمال مالوكو في شرق إندونيسيا حيث مثل المشروع مفهوماً جديداً تماماً. واستنتج الصليب الأحمر الإندونيسي أن حجم المدينة، وإن كان له دور ممكن في تأثير أنشطة المشروع وتغطيتها على مستوى المدينة (بسبب موارد المشروع وتمويله)، فأن العامل الرئيسي لنجاح أي تحالف بشكل عام يكمن في التزام الشركاء في التحالف. ونفذ الصليب الأحمر لفانواتو نهجاً مماثلاً في مدينة لوغانفيلي. وقد كان العمل التعاوني مع مجموعة واسعة من الشركاء وتسهيل إقامة التحالفات تجربة جديدة لكل من الصليب الأحمر الإندونيسي والصليب الأحمر لفانواتو، تضمن منهجية جديدة أدت إلى تعزيز العلاقات على مستوى المدينة، والعمل على مستوى المجتمع، وتجديد الالتزام بالعمل معاً. ويجري تنفيذ النموذج نفسه في مدينة مولامين على ساحل ميانمار.

حشد المجتمع في المناطق الحضرية - الصليب الأحمر لكوت ديفوار

للمستقرات البشرية الناشئة حول العاصمة أبيدجان خصائص مشتركة، مثل نقص الكهرباء والماء ونظم الصرف الصحي وإدارة النفايات، وانعدام خطط التنمية الحضرية أو قصورها. ويهدف المشروع إلى معالجة قضية مخاطر الصرف الصحي والفيضانات عن طريق تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود للمشاكل المحددة. وركزت الأنشطة على التدريب، وحملات التوعية، بما في ذلك تدريب متطوعين مجتمعيين وإنشاء أندية في المدارس وتنظيم تمارين محاكاة. وكانت أكبر التحديات التي تمت مواجهتها هي إحباط المتطوعين وقلة مشاركة المجتمع المحلي وتماسكه. وشملت أنشطة التغلب على هذه المشاكل تنظيم مباريات كرة القدم، والطبخ، والرقص، والرسم، ومسابقات النظافة التي شاركت فيها مختلف الفئات العمرية/الجنسانية.

عملة سافارو للاحتواء الاجتماعي: الائتمان المحلي لدعم أشد الفئات ضعفا - الصليب الأحمر الكيني

تتيح عملات الاحتواء الاجتماعي للناس إمكانية تبادل السلع والخدمات وإنشاء أعمال، دون الاعتماد على العملة الوطنية النادرة والأسواق المتقلبة. وتدعم جمعية الصليب الأحمر الكيني شبكة سافارو في كينيا وتنفذ أنشطتها، وهي شبكة تقدم الائتمان المحلي للمجتمعات المحلية مما يسمح للمشروعات الصغيرة بقبول عملة سافارو مقابل السلع والخدمات. واعتبارا من شهر مارس 2020، أصبح لسافارو شبكة توزيع سريعة النمو تضم 11 000 مشروع (معظمها صغير جدا) في مستقرات بشرية عشوائية في المناطق الحضرية وفي بعض من أفقر مناطق البلاد. ومن جانب المستهلك، يمكن لأي كيني الاشتراك في استخدام سافارو والحصول على قرض يصل إلى 100 سافارو يمكن أن يستخدمه لدى البائعين المشاركين في المبادرة. ويجري توزيع عملة سافارو على أساس أسبوعي. ويتزايد عدد مستخدميها. وكلما تزايد تداول العملة كلما زادت قدرة الاقتصادات المحلية والأسر الضعيفة على الصمود.

مشروع تنمية قدرة المدن على الصمود وقدرة الشباب على الابتكار - الصليب الأحمر الكيني

يدير الصليب الأحمر الكيني مستقرات بشرية عشوائية في نيروبي منذ سنة 2008 بدعم من الصليب الأحمر الدانمركي. وتواجه هذه المستقرات تحديات متعددة مثل الازدحام، ومواقع التخلص من النفايات غير المشروعة وغير المصممة لهذا الغرض، وتلوث المياه، وانسداد شبكات الصرف الصحي، والتخلص من الحطام غير القابل للتحلل البيولوجي. ويهدف المشروع إلى جعل المجتمعات الحضرية في 7 مستقرات عشوائية في نيروبي أكثر قدرة على الصمود بفضل الأنشطة المجتمعية بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث وتحسين سبل المعيشة.

ونجحت الجمعية الوطنية في إشراك الشباب عبر سباقات الهاكاثون، وهي شكل من أشكال المنافسة الابتكارية حول ثلاثة مجالات مواضيعية هي: حفظ البيئة واستخدام الماء؛ وابتكار مساحات مفتوحة وعامة؛ وإيجاد حلول للعيش / الأعمال التجارية لبطالة الشباب. ومن جملة الأفكار التي فازت بجائزة هناك فكرة قوالب الآجر العضوية، وهي عبارة عن كتلة مضغوطة من مواد حيوية قابلة للاحتراق؛ وإنشاء مساحات آمنة وصحية وزهيدة التكلفة للعب من أجل الأطفال والأمهات المرضعات في سباقات السوق.

القدرة على الصمود الحضري في صيدا - الصليب الأحمر اللبناني

يهدف مشروع إدارة مخاطر الكوارث على المستوى المجتمعي (CBDRM) إلى تنمية قدرة الفئات والمجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود بفضل التعاون في مدينة صيدا. وتشمل أنشطة المشروع إنشاء أماكن آمنة للأطفال، وتحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير التدريب على مكافحة الحرائق والتوعية بالكوارث، وتنظيم تمارين إجلاء المدارس. وتبين أنه عندما تشارك المجتمعات المحلية في وقت مبكر، فإنها تدرك قدرتها على تحقيق التغيير الذي يولد شعورا بالتحكم في البرنامج المنفذ. كما تقوم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بتنفيذ مشاريع في مدينة صيدا القديمة تستهدف اللاجئين بالتعاون مع السلطات الحكومية المحلية.

وتشمل الأنشطة إنشاء أفرقة مجتمعية للاستجابة لحالات الطوارئ، وتجديد نقاط الإمداد بالماء. ومن جملة الدروس المستخلصة نذكر أهمية العمل مع الكيانات القائمة وإتاحة حيز للمجتمعات المحلية لإدارة مشاكلها الداخلية. ومن المهم أيضا تقديم الخدمات بطريقة متكاملة تجمع بين المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين لبناء التماسك الاجتماعي.

مواجهة جائحة كوفيد-19 في المدن - الصليب الأحمر اللبناني

يُعد تنفيذ تدابير مكافحة جائحة كوفيد-19 في المناطق الحضرية في لبنان فريدا من نوعه. فقد اتاح إشراك كل الجهات المعنية ضمان الاستجابة الفعالة على مستوى صنع القرار، إلى جانب اعتماد تدابير وقائية على الصعيد الفردي. وبذلك، شاركت وحدة الحد من خطر الكوارث في الصليب الأحمر اللبناني مع كل الهيئات الحكومية باتباع نموذج في شكل شرائح (الوحدة الوطنية للحد من الكوارث، والوزارات، والمحافظات، والقائمقاميات، واتحادات البلديات والبلديات). وبالإضافة إلى ذلك، شاركت مجموعات الشباب والمجتمعات المحلية في ذلك، وقامت بدور قيادي نشط. فمع تخفيف تدابير الإغلاق وإعادة فتح الأعمال التجارية، تم تصميم مبادرة مع وزارة العمل تم بموجبها تدريب طلاب الجامعات على متابعة تطبيق تدابير التحوط في أماكن العمل. وقد سلط ذلك الضوء على أهمية إنشاء آليات تنسيق موسعة للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات في المناطق الحضرية.

صعوبات جمع البيانات في السياق الحضري - الصليب الأحمر المكسيكي

تألف برنامج القدرة على الصمود للفيضانات من مرحلتين، تنطلق الأولى من سنة 2013 إلى سنة 2018 والثانية من سنة 2018 إلى سنة 2023 مع التركيز على تحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود للفيضانات وتحسين قياس القدرة على الصمود في المجتمعات شبه الحضرية. ولا توجد حاليا أداة لقياس القدرة على الصمود للكوارث، تم التحقق منها بالتجربة. كما يهدف إطار قياس القدرة على الصمود للفيضانات الذي تم تطويره في إطار المشروع إلى توفير وسائل تقييم وبيان أثر أنشطتنا بهدف زيادة الاستثمار الاجتماعي والسياسي والمالي في بناء القدرة على الصمود للفيضانات. ومن جملة الدروس التي استُخلصت نذكر أهمية إشراك صناع القرار والسلطات المحلية والجهات المعنية الرئيسية في مرحلة التصميم، واستكمال عملية جمع البيانات بإجراء عمليات تقييم أوجه الضعف والقدرات وتبادل المعلومات حول البرنامج باستمرار لزيادة احساس المجتمع بالمشاركة.

الحد من مخاطر الكوارث الحضرية وتنمية القدرة على الصمود - جمعية الصليب الأحمر الميانماري

يهدف المشروع إلى تعزيز القدرة على الصمود والحد من الضعف في المجتمعات المحلية المستهدفة في مدينتي يانغون وماندالاي. وشملت أنشطة المشروع برامج التخفيف الصغيرة النطاق التي تمت الموافقة عليها وإدراجها في خطط العمل المجتمعية التي وضعت؛ وتنظيم جلسات وأنشطة للتوعية بالحد من المخاطر في المجتمعات المحلية والمدارس؛ ومواصلة تطوير كفاءات وقدرات فروع الصليب الأحمر في البلديات والمتطوعين فيها لإدارة أنشطة الحد من خطر الكوارث على مستوى المجتمع المحلي. واستهدفت أنشطة/خطط عمل الحد من خطر الكوارث التي وضعها أفراد المجتمع المحلي على أساس تقييم المخاطر والاحتياجات متعددة القطاعات، أشد الأشخاص ضعفاً في أجنحة مختارة. وأجرى فرع الصليب الأحمر وجهات معنية أخرى تقيماً للمخاطر على مستوى المدينة في إطار مشروع تنمية قدرة المدن الساحلية على الصمود الذي تم تنفيذه في مدينة مولايين.

تعزيز صمود المدن ومشاركتها - الصليب الأحمر النيبالي

تنفذ جمعية الصليب الأحمر النيبالي برنامج تعزيز صمود المدن ومشاركتها، بالتشارك مع الصليب الأحمر البريطاني، الذي يركز على الأخطار المتعددة، الطبيعية ومن صنع الإنسان. وقد ساعد البرنامج سبع بلديات في ثلاثة من المراكز الحضرية الرئيسية في نيبال على مدى خمس سنوات (2016-2021)، لتحسين قدرة الحكومات البلدية وجمعية الصليب الأحمر النيبالي والمواطنين، بمن فيهم مجموعات ضعيفة محددة في البلديات السبع المستهدفة، على الصمود في مواجهة الكوارث الحضرية. ويشدد البرنامج بقوة على النهج القائمة على المشاركة التي ترمي إلى إشراك سكان المدن، ويستخدم آراء المواطنين، ويستهدف أشد الفئات ضعفاً، ويشجع شخصيات "الرواد" على خلق طلب من القاعدة إلى القمة للحكومات المحلية لتحسين القدرة على الصمود للكوارث. وقد شمل برنامج تعزيز صمود المدن ومشاركتها 973 000 شخص مباشرة حتى الآن، وولد 1 080 رائداً (739 أنثى) تلقوا تدريباً على الحد من خطر الكوارث، ونشر الرسائل في المجتمع المحلي، والمشاركة الفعالة في أنشطة التخطيط على مستوى البلديات والدوائر. كما شمل 7 178 طالباً ومدرسا يشاركون في أداة جعل المدارس الحضرية أكثر أماناً في ظل الحد من خطر الكوارث. ويتعد هذا البرنامج عن أسلوب تحديد البرامج جغرافياً ومكانياً مستخدماً نهجاً قائماً على الشبكات. كما يعمل البرنامج مع "الحلقة الوسطى المفقودة" أو الحكومات المحلية (البلديات) لتوفير الدعم التقني لإدارة الكوارث وإنشاء روابط بين الحكومة والمجتمعات "التي يصعب الوصول إليها" والمجتمعات الضعيفة الأشد تضرراً من الكوارث.

مشروع دمشق للاستجابة العاجلة لأزمة الماء - الهلال الأحمر العربي السوري

أعدّ الهلال الأحمر العربي السوري خطة دمشق لمواجهة انقطاع المياه والاستجابة العاجلة لحالة نقص المياه في دمشق في ديسمبر 2016 عندما حُرم ما بين 4.5 و5 ملايين شخص في المدينة والمناطق المحيطة بها من الماء لمدة 40 يوماً. وقد وضعت الجمعية الوطنية، بالتعاون الوثيق مع سلطات المدينة والمجتمعات المحلية المتضررة، خطة طوارئ وبدأت العمل فوراً على ترميم مصادر المياه والأنفاق الرئيسية وشبكات الأنابيب حالما أصبح من الممكن الوصول إلى المنطقة بأمان. وقد بينت التجربة أهمية وجود خطة طوارئ والكشف عن المهارات وتوافر أفراد المجتمع المحلي، وتعريف الجهات المعنية، بما فيها أفراد المجتمع المحلي والسلطات، بجميع خطوات الخطة لضمان توفير التمويل والدعم التقني والتنفيذ السليم.

المراكز المجتمعية الحضرية للاجئين والمجتمعات المضيفة - جمعية الهلال الأحمر التركي

تقدم المراكز المجتمعية التابعة لجمعية الهلال الأحمر التركي خدمات لمساعدة المهاجرين على العيش بكرامة وانسجام مع المجتمعات المضيفة. والهدف الرئيسي هو تعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود من خلال تمكين الرفاه البدني والنفسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية والأفراد. وقد أنشأت جمعية الهلال الأحمر التركي 19 مركزاً مجتمعيًا في 18 منطقة حضرية مختلفة مع تجهيزها ببرامج تعزز المجالات التالية:

- 1- الحماية والتلاحم الاجتماعي (خدمات الدعم لتيسير الوصول إلى الخدمات القانونية، والحصول على المشورة القانونية، وتلبية الاحتياجات الخاصة وتوفير المواد واللوازم، وتوفير الدعم لتسديد إيجارات المساكن، والأنشطة التعليمية للأطفال الخارجين عن منظومة التعليم والأطفال الذين يواجهون خطر التسرب من التعليم، والأنشطة التي تعزز التلاحم الاجتماعي لضمان التعايش السلمي بين مختلف المجتمعات المحلية)
- 2- الدعم الصحي والدعم النفسي والاجتماعي (تقديم المشورة والدعم النفسي للأفراد والمجتمعات المحلية، وتوفير التدريب والمتابعة الصحية الأساسية، وإذكاء الوعي بالنظافة الصحية وتوزيع أدوات النظافة الشخصية، والبرامج الخاصة للأطفال وتوفير الأماكن الملائمة للأطفال)
- 3- التمكين الاجتماعي والاقتصادي (دورات تعليم اللغة، والدورات المهنية، والتوجيه بشأن فرص العمل، ودعم ريادة الأعمال لخلق فرص عمل جديدة)

وتُنَفَّذ جميع أنشطة المراكز المجتمعية من خلال شركات محلية قوية مع الجهات المعنية من السلطات المحلية والوطنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الأخرى والأوساط الأكاديمية. كما يشارك المتطوعون وقادة المجتمعات المحلية في هذه الأنشطة مشاركة قوية. وعلى الرغم من أن هذه المراكز المجتمعية قد أنشئت لخدمة السكان السوريين في بادئ الأمر، فقد أصبحت اليوم تركز على الإدماج الاجتماعي، وأصبحت مفتوحة لجميع الفئات الضعيفة في المناطق الحضرية. ومنذ سنة 2015، وصلت هذه المراكز المجتمعية بتغطيتها إلى أكثر من 1.7 مليون مستفيد. وتشارك المجتمعات المحلية في جميع مراحل أنشطة هذه المراكز المجتمعية بداية من صنع القرار إلى تنفيذها من خلال اللجان الاستشارية والتطوع والمجالس المختصة بمواضيع محددة.

اتخاذ إجراءات استباقية حضرية رائدة لمواجهة موجات الحرارة: الصليب الأحمر الفيتنامي

تعد جمعية الصليب الأحمر الفيتنامي رائدة في عمليات التقييم المجتمعي لمخاطر الكوارث وإدارتها في المناطق الحضرية حيث تربط تقارير تقييم تلك العمليات على مستوى الدوائر بعمليات التخطيط الحضري، مثل خطة العمل المناخية والخطة الحضرية الرئيسية وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الجمعية الوطنية في السنوات الأخيرة هيئة معترف بها على نطاق واسع بوصفها أول جمعية وطنية تضع بروتوكول عمل مبكر لمواجهة موجات الحرارة في المناطق الحضرية. وقد بدأت جهود الصليب الأحمر الفيتنامي في هذا المجال في 2018 بدعم من مشروع الصليب الأحمر الألماني للتمويل القائم على التنبؤات "FbF Ready" في هانوي، حيث ارتفع متوسط درجات الحرارة اليومية في السنوات الأخيرة. وقد أدت موجات الحرارة السابقة إلى زيادة في دخول المستشفيات بنسبة 20.0% لجميع الأسباب وزيادة نسبتها 45.9% لأمراض الجهاز التنفسي. وطبق الصليب الأحمر الفيتنامي مجموعة من الأدوات لتحديد الجهات المعنية في المناطق الحضرية، وتحديد إمكانيات التأثر والتعرض للحرارة في المناطق الحضرية، وعمل عن كثب مع معهد الأرصاد الجوية

والهيدرولوجيا والبيئة لوضع دوافع اتخاذ الإجراءات المبكرة، وتدريب المتطوعين على إجراءات التشغيل الموحدة لمواجهة موجات الحرارة الفريدة في المدن. وقد تم توسيع نطاق الجهود الناجحة التي بذلتها الجمعية الوطنية في مدن متعددة كما يعكسه بروتوكول العمل المبكر لسنة 2021 الذي تمت الموافقة عليه.